مثال الاول من وطئ امراة يظنها حليلته والثاني الجهمة التي اباح بها
مجتهد وقوي دليله كنكاح المتعة والنكاح بلا ولي ولا شهود
كما في الروضة واعتمده جمع محققون كابن زياد وغيره وان
خالفهم الشيخ ابن حجر لكنها لا تسقط التعزير عندهم
وتسقط التكفير اه كذا قاله السيوطي تبعا للزركشي وفرعا
عليه ما لو جامع ناسيا في الصوم والحج فلا كفارة انتهى وكذا لو
وطئ على ظن ان الشمس قد غربت فانه يفطر ولا كفارة وشرطها
القوة من حيث الدليل فيما ذكروه جزما في اصله حكاية الجزم
وهو مشكل ففي قواعد الزركشي نقلا عن الرافعي في خلاف عطاء
أباحه الجواري بالعارية قال الرافعي كان ينبغي ان يصحح النقل
عنه انتهى وردده الزركشي بقوله ولو صح فشبهة فنزله منزلة
العدم وفي قواعد التاج اذا ضعف المدرك كما معدود امن العفوات
والسقطات لامن الخلافيات المجتهدات لانه لا ينظر الى تغاليط
المجتهدين بل الى قوة الصرف مدركها قوة وضعفا ونعني بالقوة
وقوف الذهن عندها وعدم تلقي ذي الفطنة بشبهة لها الا بتأمل في الحجة
بها فان الحجة لو انتهضت بها لما كنا مخالفين لها اذا عرفت هذا
فمن قوي مدركه وان كان ادون اعتد به ومن لا فلا وان كان ارفع
اسمع كلامه ثم قال وقوة المدرك وضعفه مما لا ينتهي الى الاحاطة به
الا للافراد وقد يظهر الضعف او القوة بادنى تامل وقد يحتاج الى
تامل وفكر ولا بد ان يقع هنا خلل في الاعتداد به ناشئ عن المدرك
قوي او ضعيف انتهى والا فمتى لا تؤثر لضعفها القاعدة
السابعة والثامنة الحر لا يدخل تحت اليد وحر الشيء
بمنزلته والحر غير داخل تحت اليد في قولكل عالم متقدم
كذا قاله ولم توجد في الاشباه والنظائر هذه الكلية ومثل هذه لا
يقبل كدعوى الاجماع الا من الائمة المتطلعين كحكاية ابن عبد البر وابن

المنذر واخذ بهما دون غيرهما ومن ثم لم يعدوا من ذلك الخبر الذي
مع شهرته ثم رايت المسئلة مبسوطة في قواعد التاج السبكي
فقال بعد ذكر القاعدة وبعد قوله لم اجد في كلام الاصحاب
ولا في الشريعة دليلا عليه وقال الغزالي منفعة بدن الحر
هل تضمن بالفوات كالتفويت قال وهو تردد في ثبوت يد غير
عليه انتهى واعترضه الرافعي بانهم لم يجعلوا دخول الحر تحت اليد
مختلفا فيه والغزالي جعله مختلفا فيه ولم اعثر على ذلك
لغيره اهم قال السبكي وافق ابن الرفعة والد الرافعي وقال
ابن ابي هريرة من اصحابنا من قال الحر تضمن منافعه بالمنع اي
الفوات كما فسره التاج كما يضمن منافع العبد اسوقا قال التاج
اذا وقفت على تشبيه ابن ابي هريرة له بالعبد وتبعه صاحب
البحر علمت ان ما استشار اليه الرافعي من دخول الحر تحت اليد على
هذا الوجه صحيح ففيه تاييد لقول الغزالي وقول الرافعي
جعله الغزالي مختلفا فيه الى اخره ففيه مناقشة لانه لم
يجعله كذلك وانما قال وهو تردد وهو منه بحث لا نقل وقد
ايدناه بالمنقول ثم قال التاج فالارجح عندي والعلم عند الله
تعالى ان الحر يدخل تحت اليد ولذلك تقوم في حبس ظلما ومنع
الطعام والشراب حتى مات انه قاتله ويدل عليه نص الشافعي
المذكور في كتاب السير اذا اكره الامام اهل الذمة ولخرجهم
قهرا وحملهم على الجهاد وجبت لهم اجرة المثل ويقتضي
هذا النص جزما الاضحابه فليكن مخرجا قبلا موجب وقوله انه
او اعلم انه اتصل بالعمل يقال عليه الذي قد ضمنه الايام التي
قبل العمل ويلزم عليه ان من حبس حرا استهم او استعمله في
اليوم الآخر منه يجب عليه اجرة الشهر وما اظن الغزالي بان
منفعته لا تضمن بالفوات يقولون بذلك وان قالوا به كان